

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٤/١٦٨٠

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة .
وعضوية القضاة السادة
محمد المحادين ، هاني قافيش ، د. فؤاد الدرادكة ، زاهي الشلبي .

المستدعية : حرية صقر سيد الحاج محمد .

وكيلتها المحامية رقية أبو خرمة .

بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٩ تقدمت المستدعية بطلب تعيين مرجع لتعيين المحكمة
المختصة بنظر الطعن في القرار الصادر عن محكمة صلح حقوق الزرقاء في
الدعوى رقم (٢٠١٢/٥٥٦٤) تاريخ ٢٠١٣/٦/١٦ حيث أصدرت محكمة بداية
حقوق الزرقاء بصفتها الاستئنافية بتاريخ ٢٠١٣/١١/٥ القرار رقم (٢٠١٣/٢١٤٦)
أعلنت فيه عدم اختصاصها بنظر الاستئناف وبالوقت ذاته إحالة الدعوى إلى محكمة
استئناف عمان حسب الاختصاص ولدى نظر الدعوى من قبل محكمة استئناف
عمان أصدرت بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٧ قرارها رقم (٢٠١٤/١٧٩٧) أعلنت فيه عدم
اختصاصها برؤية الاستئناف وإحالة الاستئناف إلى محكمة بداية حقوق الزرقاء
بصفتها الاستئنافية للنظر في الاستئناف .

القرار

بالتدقيق والمداولة القانونية نجد إن وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن
المدعية تقدمت بالدعوى رقم (٢٠١٢/٥٥٦٤) لدى محكمة صلح حقوق الزرقاء

بمواجهة المدعى عليه للمطالبة بمنع معارضة في منفعة عقار ومطالبة ببديل أجر المثل مؤسسة دعواها على الأسباب الواردة في لائحة الدعوى .

نظرت محكمة الصلح الدعوى وأصدرت قرارها رقم (٢٠١٠/٣٣٠٠) بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٨ تضمن إلزام المدعى عليه محمد سليم أبو كوش بدفع أجر المثل للمدعية حرية صقر بمقدار حصتها البالغة ٤٨٠ ديناراً .

لم ترتض المدعية بقضاء محكمة الصلح فطعن فيه استئنافاً لدى محكمة بداية حقوق الزرقاء بصفتها الاستئنافية حيث أصدرت قرارها رقم (٢٠١٢/١٧١٠) قضت فيه بفسخ القرار وإعادة الدعوى إلى محكمة الصلح .

وبعد قيد الدعوى مجدداً لدى محكمة الصلح وبعد اتباع قرار الفسخ أصدرت قرارها رقم (٢٠١٢/٥٥٦٤) بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٦ قضت فيه بإلزام المدعى عليه بدفع مبلغ ٦٤٨ ديناراً مع الرسوم والمصاريف .

لم يرتض المدعى عليه بقضاء محكمة الصلح فطعن فيه استئنافاً للأسباب الواردة في لائحة استئنافه .

وبتاريخ ٢٠١٣/١١/٥ أصدرت محكمة بداية الزرقاء بصفتها الاستئنافية قرارها رقم (٢٠١٣/٢١٤٦) قضت فيه بإعلان عدم اختصاصها وإعادة الدعوى إلى محكمة استئناف حقوق عمان .

وبتاريخ ٢٠١٤/١/٢٧ أصدرت محكمة استئناف عمان قرارها رقم (٢٠١٤/١٧٩٧) قضت فيه بإعلان عدم اختصاصها وإحالة الدعوى إلى محكمة بداية حقوق الزرقاء بصفتها الاستئنافية الأمر الذي جعل المدعية تقدم هذا الطلب لتعيين مرجع .

وحيث إننا نجد إن التنازع السلبي حصل بين محكمتي بداية حقوق الزرقاء بصفتها الاستئنافية ومحكمة استئناف حقوق عمان فإن صلاحية تعيين مرجع تعود لمحكمتنا .

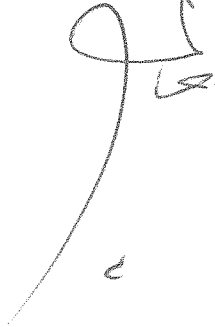
وحيث إننا نجد إن الاستئناف بما يزيد على مبلغ ١٠٠٠ دينار ينعقد لمحكمة الاستئناف وذلك طبقاً لنص المادة (١٠/١/ب/٣/ب) من قانون محاكم الصلح .

وحيث إن قيمة الدعوى تقدر بقيمة أجر المثل السنوي للعقار وحيث إن أجر المثل وكما قدره الخبراء هو مبلغ ١٠٨٤ ديناراً فيكون الاختصاص منعقداً لمحكمة استئناف عمان .

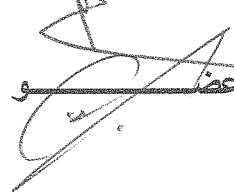
وعليه نقرر تعيين محكمة استئناف حقوق عمان مرجعاً مختصاً لنظر الاستئناف الواقع في الدعوى الصلحية الحقوقية رقم (٢٠١٢/٥٥٦٤) صلح حقوق الزرقاء الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٦ وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٤ شوال سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٨/١٠ م

القاضي المترئس



عضو



عضو

عضو



عضو

رئيس الديوان

بقق / أش

